اقتصاد

بجهود وخبرات كوادر المحطة من مهندسيها وفنييها.. وضع المجموعة الأولى من محطة توليد الزارة في حماة بالخدمة

تضيف ٨٠ ميغاواط على الشبكة

محمد أحمد خبازي

أكد وزير الكهرباء غسان الزامل خلال وضع المجموعة الأولى من محطة توليد الزارة في حماة في الخدمة أمس بعد الانتهاء من صيانتها أنه تم إنجاز أعمال الصيانة وفق ما هو مخطط لها بمدة زمنية لم تتجاوز الـ١٧يوماً، بجهود وخبرات كوادر المحطة من مهندسيها وفنييها، الأمر الذي رفع استطاعتها مجدداً إلى ١٩٠ ميغا واط.

وأوضح لـ«الوطن» أن وضع المجموعة البخارية الأولى في المحطة في الخدمة وربطها مجدداً مع الشبكة الكهربائية، جاء بعد انتهاء أعمال صيانتها التي بدأت في ١٨ تشرين الأول الماضي بخبرات وكفاءات وطنية.

ولفت إلى أنه تم خلال الفترة الماضية وضع برنامج صيانة كامل لمحطة توليد كهرباء الزارة بمجموعاتها الثلاث، وبعد وصول قطع التبديل اللازمة والذي استغرق نحو ١٤ شهراً من جراء العقوبات الاقتصادية الظالمة والحصار الجائر على سورية، وبدأت أعمال صيانة المجموعة الأولى في المحطة لانخفاض حمولتها إلى ١١٠ ميغا واط، فضلاً عن تأثير ذلك في المسخنات والمراجل.

وأشار الوزير إلى أن الورشات الهندسية والفنية في المحطة ستبدأ نهاية الأسبوع الجاري بأعمال صيانة المجموعة الثانية لكونها بحاجة أيضاً إلى صيانة شاملة بهدف رفع حمولتها وبخبرات وكفاءات محلية.

من جانبه لفت محافظ حماة محمود زنبوعه إلى الأهمية الكبيرة لأعمال صيانة العنفات الثلاث في محطة الزارة بزيادة استطاعتها حتى نسبة ٩٥ بالمئة من طاقتها التصميمية، الأمر الذي سيسهم في تحسين كفاءة المحطة بشكل خاص وينعكس إيجابياً على زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية المولدة في سورية.

من جهته بيّن المدير العام للمؤسسة العامة لتوليد الكهرباء في سورية عمر البريجاوي، أن محطة الزارة الحرارية لتوليد الكهرباء من أحدث وأهم محطات الكهرباء في سورية، وتستأثر بحصة جيدة من إنتاج الطاقة الكهربائية فيها ما يعكس قيمة وأهمية صيانتها في تحسين منظومة الكهرباء بشكل عام، مؤكداً الجاهزية الفنية لمختلف محطات التوليد في سورية مع قرب حلول فصل الشتاء.

وأشار المدير العام للمحطة محمد علي إلى جهود الكوادر الفنية المتميزة في إنهاء أعمال الصيانة لتجهيزات المجموعة البخارية الأولى في المحطة، لافتاً إلى استمرار الأعمال لرفع القدرة الإنتاجية في المحطة ضمن خطة عمل متكاملة لضمان استمرارية وجاهزية مجموعات التوليد بشكل دائم بأعلى مردودية واستطاعة.

٤٠ ليتر أوكتان ٩٥ لكل الآليات العاملة على البنزين كل خمسة أيام

الوطن

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية عن تزويد جميع الآليات العاملة على البنزين بما فيها آليات البيك آب الخاصة بمادة البنزين أوكتان ٩٥ بمخصصات ٤٠ ليتراً كل خمسة أيام، وذلك بهدف تأمين المادة بشكل منتظم لشريحة واسعة من المواطنين.

كما أشارت الوزارة إلى أنه بإمكان أصحاب السيارات تغيير المحطة التي يتزودون منها بالوقود مرتين شهرياً، باستخدام تطبيقات البطاقة الذكية المتاحة، وذلك بهدف ضبط توزيع المشتقات النفطية وضمان التوزيع العادل على محطات الوقود، وقد تم تحديد يومين في الشهر لتغيير المحطة، حيث سيتمكن أصحاب السيارات من إجراء التغييرات المطلوبة يومي العاشر والعشرين من كل شهر، وذلك لتسهيل عملية التنظيم وتجنب الازدحام في المحطات وضمان توزيع الوقود بشكل عادل.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت في الخامس من الشهر الجاري عن زيادة الكمية المتاحة للتعبئة من مادة البنزين أوكتان ٩٥ للآليات المستحقة إلى ٤٠ ليتراً كل ٥ أيام بدلاً من ٣٥ ليتراً أسبوعياً، كما تم تخصيص عدة محطات لبيع هذه المادة كان آخرها محطة الصبورة المتنقلة بدمشق الواقعة في مدخل بلدة الصبورة، وذلك في إطار خطة الوزارة للتوسع بعدد المحطات لتخديم المواطنين وتخفيف الازدحام عن المحطات الأخرى.

دمج المؤسسات.. دمج المصائب أم التخلص منها؟

خبير تنمية لـ«الوطن»: يجب أن ينحصر دور الحكومة في الإشراف وتنظيم الأعمال والقطاعات

جلنار العلي

تتوجه الحكومة نحو سياسة دمج المؤسسات ذات الاختصاص المتقارب، هذا ما أكده رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس خلال الجلسة الأسبوعية يوم الثلاثاء الماضي، حيث شدد على ضرورة الإسراع بإعداد صكوك تشريعية لها، بهدف تطوير هذه الجهات وتعزيز دورها الخدمي والتنموي والاقتصادي، ولكن ماذا تعني هذه الخطوة وما تبعاتها وانعكاساتها إدارياً واقتصادياً؟

الخبير التنموي ماهر رزق أشار في تصريح خاص لـ«الوطن»، إلى أن هذه الخطوة تندرج تحت مسمى «ترشيق الإدارة»، مبيناً أن هذا الإجراء ليس بجديد وإنما اتّبعته الحكومة سابقاً على مستوى أكثر من مؤسسة كالمؤسسة السورية للمطاحن ومؤسسة الصوامع ومؤسسة الحبوب، حيث كانت مهام هذه المؤسسات متشابهة وتصب جميعها في تأمين الخبز للبلاد، ما خلق حالة من البيروقراطية في عملها، لذا تم اتخاذ قرار في عام ٢٠١٩ بدمجها لتصبح مؤسسة واحدة بإدارة واحدة وهي المؤسسة السورية للحبوب، يندرج تحت مهامها عمليات الطحن والتخزين والتوزيع، ما أدى إلى توفير نفقات كثيرة فبدلاً من أن يكون هناك ثلاثة مديري عامين يتبع لكل واحد منهم مجموعة من السيارات والموظفين وغير ذلك، أصبح هناك مدير واحد فقط، كما انعكس ذلك على عدد الفروع في المحافظات، كذلك الأمر بالنسبة للمؤسسة السورية للتجارة التي كانت عبارة عن المؤسسة الاستهلاكية ومؤسسة الخزن والتسويق ومؤسسة سندس، تعمل جميعها في المهام ذاتها المتمثلة في التدخل الإيجابي بالأسواق.

وتابع: «كذلك الأمر بالنسبة للوزارات، ففي السابق كانت هناك وزارة الاقتصاد التي أصبحت اليوم عبارة عن وزارتين هما وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ولكن برأيي يجب إعادة دمج هاتين الوزارتين، كما يجب أيضاً دمج الهيئة السورية لشؤون الأسرة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لأنهما يعملان بنفس النظام، ومن غير المنطقي تخصيص مليارات الليرات لهيئة لا تقدم خدمات تزيد على الخدمات التي تقدمها الوزارة».

ورأى رزق أن هذا الإجراء من شأنه تنشيط القطاعات واختصار حلقات الزمن والتكاليف المادية التي تنعكس سلباً على الموازنة العامة للدولة، فكل منصب له تكاليف وميزانية معينة، إضافة إلى أن ذلك يؤدي إلى توحيد المرجعيات وعدم رمي المسؤوليات بين الجهات ذات الاختصاص المتقارب.

واعتبر رزق أنه في حال تم وضع دراسة متأنية لدمج المؤسسات أو إلغاء بعضها ستكون هناك نتائج إيجابية جيدة، ذاكراً مثالاً عن دول أخرى اتبعت هذه المنهجية مثل سلطنة عمان التي كانت لها تجربة مميزة جداً، حيث أجرت السلطنة تقييماً للخيارات المتاحة إما دمج المؤسسات المتقاربة الاختصاص أو إلغاؤها أو الإبقاء عليها كما هي، وقد كانت هذه الخيارات تحتاج إلى لجنة حيادية، وتمت الدراسة دون أي محاباة أو تدخل للمصالح الشخصية، وهذا ما يخشى منه على الصعيد الداخلي أن يتم إلغاء مفصل أو منصب معين بحجة عدم الرضا عن الأشخاص القائمين عليه، لذا يجب ألا تتخذ الخطوات جزافاً وأن تكون هناك جهة حيادية لتكون كل التبعات إيجابية، وخاصة أن الهدف هو ترشيق الإدارة وترشيد الإنفاق وهذا ما تسعى له كل دول العالم.

وتوقع رزق أنه في حال تم تنفيذ هذه الخطوة من خلال وزارة التنمية الإدارية سيكون هناك الكثير من الملاحظات على سير العمل، معيداً وجهة نظره إلى تذمر المواطنين من مشروع الإصلاح الإداري الذي تقوم به الوزارة حالياً والذي جاء متأخراً جداً، فمن غير المنطق تفصيل المؤسسات على قياس الموظفين.

وحول المؤسسات الاقتصادية وإمكانية دمجها، قال رزق: «أتبنى وجهة النظر التي تقول: إن الحكومة أبدت فشلها على الصعيد الاقتصادي والإنتاجي، إذ يجب أن تنحصر مسؤوليتها بالتخطيط والإشراف وتنظيم الأعمال والقطاعات، فمثلاً أين شركة بردى اليوم مقارنة بالشركات الأخرى ذات الإنتاج المتشابه؟».

وأشار إلى مشكلة موجودة أساساً في المؤسسات الاقتصادية تتمثل في معاش المديرين المتدني جداً والذي لا يشجّعهم على بذل كل ما بوسعهم لإنجاح المؤسسة، لذا يجب معالجة مشكلة أجور المديرين في القطاع العام أسوة بالقطاع الخاص الذي يخصص رواتب مرتفعة لأصحاب الخبرة والمديرين لتحقيق مصلحة العمل، إضافة إلى وجود مشكلة أخرى تتمثل في عدم إعطاء صلاحيات مطلقة للمديرين من دون تدخل الجهات الوصائية وغيرها.

دليل المواقع الحكومية.. منعاً لاجتهادات وأخطاء البعض

وزير الاتصالات: بعض الجهات الحكومية لا تلتزم بسياسة أمن المعلومات

رامز محفوظ

أكد وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب خلال ورشة عمل حول الدليل الاسترشادي لمواقع ومنصات الويب الحكومية الذي أعدته الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات أنه تمت إقامة ورشة العمل هذه لبناء المواقع والتطبيقات الإلكترونية التي أعدتها وزارة الاتصالات عن طريق الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات، مشيراً إلى أن الدور المنوط بالهيئة هو الحفاظ على أمن البيانات وبعض الصناعات البرمجية.

ولفت إلى أن الدليل الاسترشادي يتطرق إلى كيفية بناء المواقع الإلكترونية للتطبيقات سواء من حيث اللغة المستخدمة أو الإظهار أو من حيث سياسة البيانات، إضافة للتقانات المختلفة المطلوبة لتكون في الموقع بحيث يكون شبه موحد لكل الجهات الحكومية، مؤكداً أنه بدءاً من تاريخه سيتم تقييم عمل المواقع والتطبيقات الحكومية، والغاية من ذلك أن نرى إن كانت هذه التطبيقات والمواقع متوافقة مع الدليل الاسترشادي بحيث إذا كانت متوافقة تكمل بها وإن كانت غير متوافقة فستتم إعادة تصميمها وفق الدليل الاسترشادي الذي تم اعتماده من رئاسة مجلس الوزراء.

وفي تصريح للصحفيين، بين الخطيب أن الهدف من اعتماد الدليل الاسترشادي أن يكون لكل الجهات الحكومية مرجع في بناء تطبيقاتها، مشيراً إلى وجود اجتهادات وأخطاء لدى بعض الجهات العامة، كما أن هناك بعض الجهات لا تلتزم بسياسة أمن المعلومات والغاية اليوم من الورشة وضع نقاط وأساسيات للعمل بهذا الخصوص.

وأشار إلى أن هناك زيارات سيقوم بها موفدون من الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات إلى الجهات العامة للاطلاع على المواقع وتقديم المساعدة الممكنة في إعداد دفاتر الشروط الخاصة بهذا الخصوص، موضحاً أن العمل لم ينته بعد، وسيكون هناك أعمال أخرى مستقبلاً.

جنيدي لـ«الوطن»: يضمن أمان الموقع وعدم تعرض بياناته للاختراق

بدوره أكد معاون وزير الاتصالات لشؤون التحول الرقمي محمد المحمد أن الورشة تعتبر من ضمن ورشات متعددة تقوم بها الوزارة بالتعاون مع الجهات العامة باعتبار أن الوزارة بصدد إنجاز إستراتيجية التحول الرقمي لغاية عام ٢٠٣٠ وهذا الأمر يتطلب إعداد العديد من الأدلة والسياسات والإستراتيجيات التي تم تنظيم العديد من ورشات العمل حولها سابقاً.

ولفت إلى أن الورشة تستهدف التعريف بدليل استرشادي يسمى دليل تطوير منصات ومواقع الويب الحكومية، موضحاً أنه من المعروف أن كل الجهات العامة تصمم مواقع ومنصات، وهذا الدليل ينظم مجموعة من النماذج والإرشادات من أجل الخروج بمنصات متناغمة فيما بينها، مشيراً إلى حضور ورشة العمل من قبل مديري المعلوماتية في الجهات العامة وأشخاص من القطاع الخاص من أجل تعريفهم بالدليل الاسترشادي الذي سيتبعه عدة أدلة أخرى لقطاعات مختلفة.

من جهته أوضح مدير عام الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات وسيم جنيدي أن البنود الأساسية في الدليل الاسترشادي تضمن سلامة المنصات الإلكترونية من أي تقاط ضعف ومن أي اختراق يمكن أن يحصل لهذه المنصات، وتضمن الالتزام بالمعايير العالمية لهندسة البرمجيات وأمن المعلومات وبما يتناسب مع القانون رقم ٧ لعام ٢٠٢٣ الذي شدد على ضرورة التزام جميع الجهات في أثناء بناء المنصات الإلكترونية بتعليمات مركز أمن المعلومات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين جنيدي أن أهمية اعتماد الدليل الاسترشادي تكمن بضمان أمان الموقع والمنصة التي تطلقها الجهة العامة وعدم تعرض البيانات الموجودة على المنصة الخاصة بالجهة العامة للاختراق.

وعن آلية العمل واستفادة الجهات العامة من الدليل الاسترشادي، أوضح جنيدي أن أي جهة عامة لديها موقع سابق سيتم تشكيل فريق عمل بين هذه الجهة وهيئة تقانة المعلومات للانتقال إلى موقع جديد يعتمد الدليل الاسترشادي كمرجع له، لافتاً إلى أن الجهات التي لم تطلق موقعها الإلكتروني يجب أن تراجع دفاتر شروطها المعتمدة في حال بدأت بوضع هذه الدفاتر، وفي حال لم تبدأ بذلك يكفي أن تضع في دفاتر شروطها عبارة: (على أن يتم اعتماد الدليل الاسترشادي الصادر عن الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات).

«تنكة» زيت الزيتون تصل إلى ١,٥ مليون ليرة

اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: سنستجر كميات من الزيت من طرطوس خلال أسبوع وسنبيعها بالتقسيط للوزارات والجهات العامة

الوطن

أسعار خيالية وغير منطقية وصل إليها سعر زيت الزيتون خلال الموسم الحالي، فقد تراوح سعر عبوة زيت الزيتون سعة ١٦ كيلو وفق ما رصدته «الوطن» خلال جولة على الأسواق بين ١,٢ و١,٥ مليون ليرة، وفي بعض المحال أكثر من ذلك بعد أن كانت تباع خلال الموسم الماضي بسعر يتراوح بين ٣٠٠ و٦٠٠ ألف ليرة أي إن سعرها ازداد ثلاثة أضعاف، ناهيك عن تدنّي الجودة وفق مواطنين وأصحاب محال، والسؤال الذي يطرح نفسه: ما العوامل التي أدت إلى ارتفاع سعره؟ ولماذا لا يتم تشديد الرقابة على جودة ونوعية الزيت المطروح وإصدار نشرة تموينية لسعر الزيت خلال الفترة الحالية؟

رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أن إنتاج زيت الزيتون الموسم الحالي قليل جداً قياساً بإنتاج الموسم الماضي ولا يغطي حاجة السوق، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر مبيعه في السوق للأضعاف، موضحاً أنه من المفترض ألا يتجاوز سعر العبوة التي تتسع ١٦ كيلو مليوناً و١٥٠ ألف ليرة كحد أقصى وفقاً للتكاليف الحالية المدروسة من وزارة الزراعة لكن من غير المنطقي أن يصل سعر هذه العبوة لـ١,٥ مليون أو أكثر وهناك جشع واضح من بعض التجار.

وعن استجرار الزيت من الفلاحين مباشرة وبيعه بالتقسيط كما يحصل في كل موسم، أوضح رئيس مكتب الشؤون الزراعية أن الاتحاد سيقوم باستجرار كميات من الزيت من محافظة طرطوس لكنها لن تكون كميات كبيرة مثل الأعوام السابقة ومن المفترض أن يصل الزيت للمخزن الاستهلاكي في مقر الاتحاد خلال أسبوع، موضحاً أنه سيتم بيع الزيت بالتقسيط لوزارة الزراعة التي طلبت ١٠٠ عبوة بالتقسيط إضافة للوزارات والجهات العامة الأخرى الراغبة بالشراء بالتقسيط وسيتم التقسيط بناء على كتب سترسل للاتحاد من الجهات العامة تتضمن أسماء الموظفين الراغبين بشراء الزيت بالتقسيط وبسعر يقارب المليون و١٥٠ ألف ليرة، لافتاً إلى أنه لم يتم تحديد سعر العبوة سعة ١٦ كيلو التي ستباع بالتقسيط لغاية تاريخه وأن الهدف من هذا الإجراء تخفيف الأعباء عن الموظفين في ظل الارتفاع الكبير بأسعار الزيت في السوق.

بدوره أوضح الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة لـ«الوطن» أن هناك عوامل عدة أدت إلى ارتفاع أسعار زيت الزيتون بشكل كبير منها ارتفاع أسعار حوامل الطاقة وعلى رأسها المازوت بشكل كبير إضافة لارتفاع أجور النقل وأجور عصر الزيتون وأجور اليد العاملة نتيجة تراجع أعدادها في القطاع الزراعي بسورية بشكل عام حيث وصلت أجرة قطاف الكيلو لحدود ٦٠٠ ليرة وأكثر في المناطق التي فيها يد عاملة أما التي تفتقر لها فتجاوزت أجرة قطاف الكيلو ١٠٠٠ ليرة.

ولفت إلى أن هناك تكاليف عالية جداً تدفع هذا الموسم عند إنتاج زيت الزيتون، لذا نرى أن سعر مبيع عبوة زيت الزيتون وصل لحدود ١,٢ مليون وهذا السعر يعتبر منطقياً في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج، لكن في ظل انخفاض القوة الشرائية للمواطن فإن السعر غير منطقي، مضيفاً: لو أنه لم يصدر قرار بمنع تصدير زيت الزيتون خلال الموسم الحالي لكان سعر مبيع العبوة سعة ١٦ كيلو وصل لحدود ٤ ملايين ليرة.

وأكد قرنفلة وجود حالات جشع من التجار الذين يبيعون زيت الزيتون بأسعار عالية ومن المفترض أن تقوم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بإصدار تسعيرة تموينية تحدد من خلالها سعر زيت الزيتون وتكثف رقابتها على الأسواق لمراقبة التزام التجار بالتسعيرة المحددة ومحاسبة المخالف.